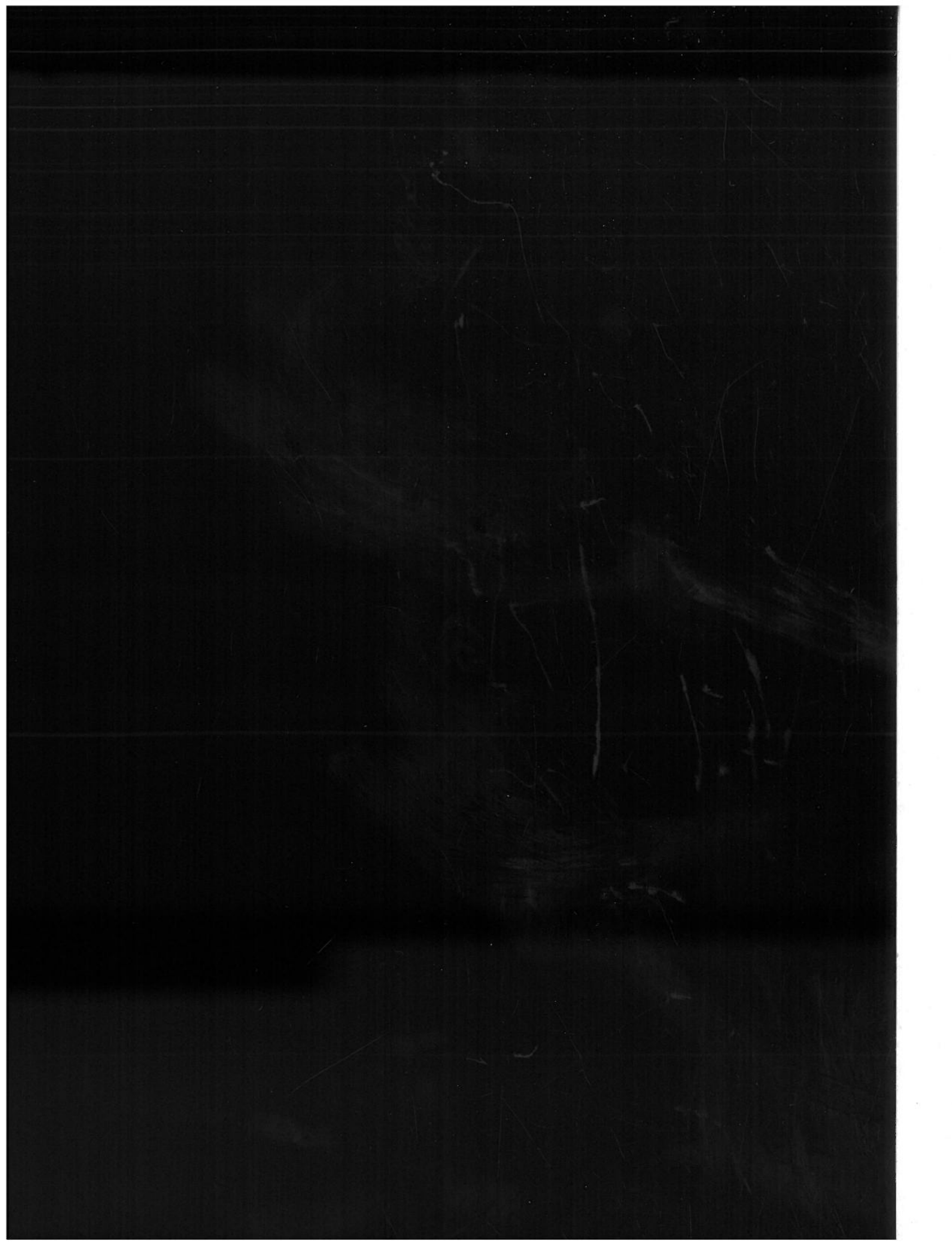


المنبر الديمقراطي

وثيقة عامة
لبنان في ظل الحرب الأميركية والعولمة الأمنية

هذه الوثيقة العامة

لبنان في ظل الحرب الأميركية والعولمة الأمنية

أعدتها لجنة الصياغة في المنبر بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠٠١ ونوقشت في جلستين عامتين للمنبر الديمقراطي وأُقرّت بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠١ ثم أذيعت في مؤتمر صحافي عقد ظهر يوم الخميس ٢٢/١١/٢٠٠١ في مقر المجلس الثقافي للبنان الجنوبي أمام جمهور من الشخصيات السياسية والحزبية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والنقابية والنسائية والشبابية

طبعة أولى ٢٢ / ١١ / ٢٠٠١

المنبر الديمقراطي، بيروت ـ هاتف: ٠١/٨١٥٥١٩ ـ فاكس: ٠١/٧٠٣٦٣٠
e-mail:tridemo@cyberia.net.lb

تمهيد

ثمة ما يشبه الاجماع على اعتبار يوم الحادي عشر من أيلول تاريخ انعطاف في المسار السياسي العالمي، لما أطلقته اعتداءات ذلك اليوم على الولايات المتحدة الأميركية، من تفاعلات خطيرة تشمل العالم كله. وإذ يشكل بدء الحرب على أفغانستان أولى هذه التفاعلات البالغة الأهمية على الصعيد الدولي، فإنَّ هذه التفاعلات لن تقف عند هذه الحدود. ولا يتعلق الأمر بتكهنات، بل بإعلان صريح من قبل قادة الولايات المتحدة الأميركية، وحلفائها الأساسيين، عن بدء الحرب العالمية الثالثة التي يطلقون عليها اسم الحرب ضد الإرهاب، والتي كما يقولون سوف تستمر سنوات، وسوف تشمل الحرب العسكرية، والأمن والمخابرات، والمال والاقتصاد، والإعلام والثقافة؛ والتي لن تستثني منطقة او بلداً على حد قول قادتها.

ويحتل العالمان العربي والإسلامي مكاناً محورياً في هذه الحملة الحربية الشاملة، أولاً لاحتواء هذه المنطقة على أكثر الصراعات عنفاً وسخونة في العالم، عنينا القضية الفلسطينية، وأبرز علاماتها الراهنة الانتفاضة المستمرة منذ أكثر من سنة ضد النموذج الأبشع في العالم، الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، ولعله الوحيد المتبقي من عصر الاستعمار القديم. والسبب الثاني لمحورية العالمين العربي والإسلامي، هو في ما أطلقته الحملة الحربية الأميركية من عناصر أيديولوجية مشبعة بالعداء للعرب والمسلمين، مما خلق ضدهما أجواء مواجهة عامة. ويؤدي السياق العام للممارسة والخطاب السياسي السائدين في الدول العربية، إلى جعل صورة العرب مقتصرة على نموذجي الأنظمة الاستبدادية المستندة في استمرارها إلى الدعم الأميركي من جهة، ونموذج المعارضة الدينية السلفية المتطرفة من جهة ثانية، فيما تضيع صورة المكون العقلاني والديمقراطي المعارض في هذا الاستقطاب.

وعلى الرغم من أنَّ لبنان يقع في صلب هذا المحيط العربي وعلى مقربة من محوره الأكثر تفجراً نعني فلسطين، مما يجعله في صلب التطورات الجارية والمتوقعة، فإنَّ المسؤولين اللبنانيين لا يزالون يتصرفون إزاء الاحتمالات والتحديات المستقبلية بعدم الاكتراث، ويتعمدون التخفيف من آثار ما يجري ومخاطره على لبنان والمنطقة. ويطلق المسؤولون تطمينات إنشائية غير مقنعة وظيفتها الأساسية هي تبرير عدم إعلانهم حالة حقيقية من الاستنفار السياسي

والاجتماعي الوطني لمواجهة ما يجري، وعدم اعتمادهم سياسة نشيطة ومبادرة داخلياً وإقليمياً. كما أنَّ الدولة اللبنانية، بسلوكها الرسمي، تشارك الدول العربية وغيرها في حالة الارتباك العام إزاء الأبعاد الخطيرة جداً للتطورات الجارية، إذ لا تزال معظم الحكومات، ومنها حكومتنا، تتعامل مع «الحرب ضد الإرهاب» وكأنها حدث خارجي فقط. ولم ترق الممارسة السياسية للمسؤولين إلى إدراك أنَّ الحرب الطويلة على «الإرهاب» لن تستمر «خارجية»، وهي ليست كذلك أصلاً، بل هي مسألة داخلية أيضا وسوف تتطلب تباعاً، من الدول والحكومات، تكييف سياساتها الداخلية على مختلف الصعد مع متطلبات التحول العالمي. وهذا ما ينعكس بقوة، وسوف ينعكس لاحقاً، بصورة أقوى، على الحياة السياسية والمجتمعية في لبنان.

أضف إلى ذلك، أنَّ عناصر تأزم قوية لا تزال فاعلة في المجتمع والدولة في لبنان، أهمها:

- عناصر تأزم سياسي ذي أبعاد داخلية وطنية وإقليمية؛
- عناصر تأزم اقتصادي – اجتماعي؛
- عناصر تأزم مجتمعي وسياسي – ثقافي يرتدي بعضه شكلاً طائفياً.

هذه العناصر تضع لبنان أمام ضرورة السعي إلى حوار مسؤول جاد لتعزيز وحدته الوطنية والمجتمعية الداخلية بإرسائها على أسس حقيقية ومتينة، استباقاً لاحتمال تعرض عناصر التأزم هذه لضغوط إضافية ناجمة عن إضفاء طابع الصراع الديني، وموجات العنصرية التي يتوقع انتشارها في الدول الغربية في ظل التطورات الحالية واستمرارها فترة طويلة. هذه الخصوصية اللبنانية تشكل، إذن، سبباً إضافياً لاعتماد سياسة نشيطة ومبادرة، بدل النسق السائد من السياسات الرسمية.

لا شك في أنَّ انعكاسات هذه الأحد ث والتحولات، بالغة الأهمية والخطورة على لبنان في حاضره ومستقبله، وهي ذات طابع تكويني بحيث أنها ستحدد مسار تطوره لسنوات، كما أنَّها تشمل مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. وبالتالي فان من مسؤولية قوى المجتمع المدني والحركات السياسية والاجتماعية في لبنان، بل من واجبها، أن تنبه إلى هذه المخاطر، وان تبادر إلى الضغط على المسؤولين لاعتماد سياسات ومبادرات أكثر انسجاما مع مصالح البلاد. كما أنَّ من واجبها أيضا أن تبادر، هي نفسها، إلى إطلاق المبادرات والأنشطة السياسية والشعبية الضاغطة تطويراً لحصانة المجتمع، ودفاعاً عن مصالح لبنان وشعبه.

إنَّ هذه الوثيقة تتضمَّن عناصر الموقف من التطورات الأخيرة، وانعكاساتها على لبنان، بحيث أنَّ التوافق عليها (أو على أي صيغة مشتركة أخرى تتوافر فيها عناصر الفعالية والتوافق الداخلي)، من شأنها أن تشكِّل أساساً لمبادرات سياسية وشعبية سوف يسعى المنبر الديمقراطي إلى إطلاقها في اتجاهين متلازمين: الضغط على السلطة من أجل اتخاذ موقف أكثر فعالية وانسجاماً مع متطلبات المرحلة؛ والعمل السياسي والشعبي من أجل تامين أوسع قدر ممكن من التوافق الشعبي والسياسي اللبناني على أساسيات فهم ما جرى، وإدراك

مخاطره، وسبل مواجهة هذه المخاطر، مع إعطاء الأولوية المطلقة لتطوير مرتكزات الوحدة الوطنية والمجتمعية ازاء ما جرى وما قد يجري، وعدم تحول الموقف منها إلى سبب إضافي للانقسام الداخلي.

في الأوضاع الدولية

❖ في الخلفية والإطار العام

ما جرى في ١١ أيلول الذي بات يؤرخ به كانعطاف هام وشامل في البيئة العالمية، ليس حدثاً معزولاً. وفهم هذا الحدث يتطلب وضعه في السياق العام الذي تولد منه، والتعرف الى الممهدات وإشارات الإنذار المبكرة التي نبهت إلى إمكانية انفجار العنف بأشكال غير متوقعة، وإن كان ذلك لم يحث المتحكمين في صناعة القرار الدولي على اتخاذ أي إجراء وقائي حقيقي، يحول دون وصول العالم المعاصر إلى مواجهات من النوع الذي نراه اليوم.

إنَّ محاولة فهم وتحليل التطورات الحالية من منظور التتابع السببي البسيط لسلاسل فعل - رد فعل - فعل - رد فعل .. هي ليست ببساطة تنفذ إلى إدراك عمق ما يجري، وتعقيداته، وتعدد العناصر الفاعلة فيه، بما فيها دور الناس وأفعالهم وردود فعلهم على ما يتعرضون من ضغوط. ونحن نقترح أن ينظر إلى حلقة المواجهات الحالية من نقطة بدايتها في ١١ أيلول، باعتبارها دورة صغيرة ضمن الدورة الأكبر والأشمل للتحولات العالمية التي أطلقها انهيار نظام الثنائية القطبية، والتي تتميز باندفاع عدواني لنمط من العولمة الليبرالية، مع سعي لبناء نظام عالمي شامل آحادي القطب تهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركية.

لقد أدت هذه التحولات الى إطلاق سلسلة من الأحداث والآليات، وسط خلل كبير في التوازن العالمي في غير صالح الشعوب، ولاسيما شعوب العالم الثالث، وقد تمثل ذلك باعتماد آليات اقتصادية عالمية منحازة بالكامل لصالح عدد قليل من دول المركز، ما أدّى إلى تركز الثروة العالمية في هذه الدول، وإغراق معظم بلدان الارض وشعوبها في الديون والفقر والمرض والتهميش. كما أنَّ الاختلال في موازين القوى، سمح للولايات المتحدة على وجه الخصوص، بالعودة إلى استخدام العنف والحرب والغزو أداة مباشرة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، فارضة على حلفائها الانضمام إلى حروبها، وعلى الأمم المتحدة الموافقة عليها وتغطيتها وتسهيل بلوغها لأهدافها. هذا ما جرى في حرب الخليج الثانية، وما جرى في يوغسلافيا، وما يجري الآن في أفغانستان، وجرى قبل ذلك ما يماثله في تشيلي ونيكاراغوا وباناما، وفي العدوان على ليبيا، والعراق والسودان، وأماكن أخرى من العالم.

إنَّ سياسة الهيمنة الآحادية والإفقار والتهميش، وخطاب الغطرسة الأميركي تجاه شعوب العالم قاطبة، قد ولدا في المقابل عداءً معمماً في كل قارات الأرض ضد السياسية الأميركية، وضد هيمنتها، بما في ذلك في أوروبا واليابان وداخل الولايات المتحدة الأميركية نفسها. ومن هنا تشكلت الحركات المناهضة للعولمة الليبرالية، وحركات السلام والدفاع عن البيئة العالمية،

وإلغاء الديون، والحركات النسائية والنقابية والشبابية .. وغيرها، وقد تجلى فيها جميعاً التعبير الاجتماعي والمدني والسياسي المعترض، في أبرز أشكاله، على السياسة الأميركية الدولية. ولكن ردود الفعل لا تقتصر على هذا النوع من الاعتراض، بل تشمل أيضاً أشكالاً من الاعتراض المنحدر من الماضي ومكبوتاته ومفرداته متغذياً من القهر والشعور بالمهانة الذي تتحسسه شعوب العالم الثالث المضطهدة، وما يولد ذلك من ردود فعل عنيفة ومتطرفة.

والبارز في العولمة الراهنة ترافقها مع هيمنة الدائرة الاقتصادية على ما عداها من دوائر ومجالات النشاط الإنساني، التي يجري إخضاعها كلها لمنطق آليات السوق، والفعالية الاقتصادية. إنَّ هيمنة هذا المنطق الاختزالي يتسبب بمخاطر عظيمة على مستقبل البشرية، لما يحمل من اتجاهات نحو التدمير الخارجي والتدمير الذاتي المعمم. فهذه العولمة قد عملت على توسيع نطاق الفقر والتهميش، وهيمنة منطق الربح المادي على كل شيئ، وانقسام العالم الحاد إلى قلة من الرابحين وغالبية من الخاسرين، يقابلها عولمة الجريمة والاتجار بالمخدرات، واختراع فيروسات الكمبيوتر، وانهيارات البورصة بسبب المضاربات، وظهور غول الاقتصاد الوهمي والشركات العملاقة المسيطرة على كل شيء في العالم، إضافة إلى بروز ميول عنفية تتصاعد باستمرار، في حين تُترك شعوب بل قارات بكاملها تسير نحو الاضمحلال. إنَّ العالم الذي صنعه سادة العولمة يولِّد ردود فعل عنيفة لا يمكن تصورها، وليس من بلد بمنأى عنها، لا باعتبارها عنفاً إرهابياً خارجياً فحسب بل باعتبارها عنفاً متفجراً من داخل المجتمع نفسه أيضاً ..

❖ **في الإرهاب وأسبابه:** يتحول الإرهاب إلى ظاهرة واسعة الانتشار في أماكن مختلفة من العالم، وإلى سمة رئيسية من سمات الفعل السياسي في العالم المعاصر، يعتمده أفراد ومنظمات ومجموعات صغيرة أو كبيرة، بل تعتمده حتى بعض الدول والحكومات. ويرى المنبر أنَّ الإرهاب بصفته ظاهرة سياسية عالمية، هو وليد آليات التفكيك والتهميش والإفقار المتعاظمة التأثير في العالم المعاصر، ووليد الظلم المستشري على الصعيد العالمي وداخل المجتمعات، ووليد الخواء الروحي والأخلاقي الناتج عن سلبيات العولمة الراهنة، وعن انتهاج الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان وكرامته. فهذه العوامل كلها، إذا ما اقترنت بالشعور بالعجز عن تحقيق الطموحات بالوسائل الديمقراطية، وفي ظل تفتت الحركات السياسية والاجتماعية المتشكلة تقليدياً، من شأنها أن تعزز الميول التدميرية لدى الأفراد والمجموعات، وتدفعهم إلى اعتماد الأساليب الإرهابية باعتبارها اللغة الوحيدة التي يفهمها الممسكون بالقرار الدولي والمتحكمون بمسار تطور العالم. وتصبح هذه الميول أكثر خطراً، عندما تتبناها مجموعات متطرفة تعيش معزولة في عالمها الخاص المغلق، بما يجعلها أدوات طيعة لإرادة الأجهزة المخابراتية، التي غالباً ما تكون هذه المجموعات من صنعها وخاضعة لتدريبها، وتتمتع بدعمها المعلن أو غير المعلن. ان الإرهاب الحالي هو الابن الشرعي للعولمة الليبرالية الراهنة.

❖ **في وصف اعتداءات ١١ أيلول:** إنَّ الاعتداءات التي حصلت في الحادي عشر من أيلول

هي اعتداءات إرهابية دون التباس، وهي واجبة الإدانة والاستنكار دون تحفظ، لكونها توسلت قتل المدنيين على نطاق واسع، وبشكل استعراضي، من أجل التعبير عن رفض السياسة الأميركية وإدانتها. وهذه الاعتداءات واجبة الإدانة المزدوجة لكونها بذاتها جريمة نكراء، ولكونها عملاً ينم عن نزعة انعزالية واستعلائية تجاه كل أشكال العمل السياسي الأخرى، وقد تسبب بإطلاق موجة من ردود الفعل العدوانية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وردود فعل غير قابلة للضبط أيضاً في عدد من بلدان العالم تتخذ شكل صدامات دينية وعرقية يذهب ضحيتها آلاف آخرون من فقراء العالم ومضطهديه، والخشية أن تتوسع مثل هذه الصدامات كتأثير جانبي لما يسمى بالحرب ضد الإرهاب.

❖ **في الموقف من الحرب على أفغانستان:** إنَّ الاعتقاد أنَّ الحرب على أفغانستان، وما يعتبر اليوم حرباً عالمية ضد الإرهاب، هي رد فعل على أحداث ١١ أيلول، هو اعتقاد خاطئ. ثمة إجماع بين المحللين السياسيين الجادين، وفيهم مفكرون أميركيون وأوربيون كبار، على أنَّ أحداث ١١ أيلول لعبت دور الشرارة التي أطلقت سلسلة من التفاعلات تتجاوز الحدث نفسه على خطورته. لقد تم توظيف هذا الحدث لبناء منظومة المبررات الضرورية لإطلاق العنان لمحاولة الولايات المتحدة تشديد سيطرتها على العالم، وقد أحدث ذلك تحولاً في مسار العولمة نحو العسكرة وتعميم النظام الأمني، والسيطرة الإدارية على العمليات المالية العالمية، والحد من الديمقراطية وتقليص هامش الاستقلال الذي حققه المجتمع المدني في الدول الصناعية المتقدمة ذاتها. لقد استغلت الولايات المتحدة فظاعة الاعتداء، والحجم الكبير للضحايا الذين سقطوا، من أجل تبرير استخدام الأشكال القصوى من العنف، وتجاوز القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وإسقاط أصول الملاحقة القضائية للمعتدين بصفتهم أفراداً، وصولاً إلى إعلان الحرب وملاحقة شعوب وبلدان بكاملها. وما يجري ليس رد فعل انفعالي على الإطلاق، إنه خيار مخطط ومبرمج، لم يعد مرتبطاً باعتداءات ١١ أيلول ارتباطاً سببياً مباشراً، أي ارتباط النتيجة بسببها، ورد الفعل بالفعل. إنَّ الحرب العالمية الأميركية الجارية راهناً هي فعل إرادي مقصود وليست رد فعل، فالولايات المتحدة الأميركية مسؤولة إذن مسؤولية كاملة عن المخاطر التي تحدق بالسلم والأمن في العالم. وبهذه الصفة، فإنَّ إدانة السياسة الأميركية، بصفتها سياسة إرهاب دولة وحرب عدوانية دون التباس، هي بدروها واجبة، لكونها تدخل العالم كله في أتون صراع ليس مضمون النتائج، وهو سيتسبَّب حتماً بمقتل المزيد من الأبرياء في أماكن عديدة من العالم.

في ضوء ما سبق، فإنَّ المنبر الديمقراطي يدين الحرب ضد الشعب الأفغاني، مدنييه خاصة، ويراها حرب مصالح سياسية واقتصادية ولا يرى في ملاحقة تنظيم القاعدة وحركة طالبان ما يبرر هذا العدوان الذي يذهب ضحيته الأبرياء. وغني عن البيان أنَّ حركة طالبان وتنظيم القاعدة هما من صناعة الولايات المتحدة الأميركية وأجهزة مخابراتها، وأنَّها قامت بالتعاون مع حليفتها باكستان بإيصالهما إلى السلطة حيث أقاموا واحداً من أبشع النظم

الديكتاتورية المتخلفة وأغرقوا شعب أفغانستان في العزلة والفقر والتهميش. إنَّ السياسة الأميركية جعلت الشعب الأفغاني، أمس، يدفع ثمناً غالياً من أجل فرض حكم طالبان، وتجعله، اليوم، يدفع ثمناً غالياً إضافياً من أجل خلع حكم طالبان. إنَّ الشعب الأفغاني جدير بالتضامن معه في ما يقاسيه من ويلات.

❖ **في رفض مقولة صراع الحضارات وصراع الأديان:** لقد رفضنا في السابق، ونرفض اليوم مقولة صراع الحضارات، سواء سميت صراعاً بين الشرق والغرب، أو بين المسيحية والإسلام. كما أننا نرفض استخدام الإيحاءات السياسية الدينية الطابع، من قبيل استخدام تعبير الحرب الصليبية أو الجهاد في مصطلحه الديني، وغيرها سواء عن قصد أو عن غير قصد، ومن قبل أي طرف صدرت. إنَّ الاستناد إلى الإيحاءات والرموز والتعبيرات الدينية في حشد المؤيدين والأنصار داخلياً وخارجياً، له مفاعيل سلبية بما قد يطلقه من تفاعلات في مختلف البلدان، غير قابلة للضبط، وبما يؤكده من مقولات صراع الحضارات. إنَّ خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش، وغيره من قادة الدول الرأسمالية المتقدمة، لا يعبِّر عن المسيحية كما أنَّه لا يعبِّر عن الحضارة الغربية ولا يختزلها، بل يشكل اعتداءً فظاً على هذه الحضارة وعلى تراثها الثقافي والإنساني والاجتماعي. وفي المقابل، فإنَّ خطاب أسامة بن لادن وحركة طالبان وغيرهما من المتطرفين، لا يعبِّر عن حضارة العرب والمسلمين، بل يشكل بدوره اعتداءً فظاً على ما تضمنته هذه الحضارة من إسهامات كبرى في صنع التاريخ الحضاري للبشرية جمعاء على امتداد قرون، ثم هو يتعارض مع مصالح الشعوب العربية والاسلامية، ناهيك عن تعارضه مع مصالح الشعب الأفغاني أصلا.

❖ **في الدور الحالي والمفترض لوسائل الإعلام:** إنَّ أغلبية وسائل الإعلام المسيطرة على صناعة الرأي العام العالمي اليوم، مشدودة وراء الإثارة ووراء الترويج لسياسات أصحاب القرار الدولي، لذلك فإنَّ المواقف العقلانية والمسؤولة لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه من تلك الوسائل، فعلى الرغم من قيام عدد كبير من التحركات الشعبية والنخبوية في أكثر من مكان من العالم، بما فيها عواصم الدول الغربية ومدنها، كمشاركة مئات الآلاف ضد آفات العولمة، فإنَّها لا تحظى بالاهتمام الإعلامي الموازي للأخبار المثيرة. ومن جهة أخرى، فإنَّ صورة المشهد العربي، في الوسائل العالمية والعربية على حد سواء (برغم بعض التفاوت فيما بينها)، تبدو موزعة بين مواقف خائفة أو مؤيدة أو مبررة للحملة الأميركية يضاف إلى ذلك أنَّ هذه الوسائل تتعمَّد عدم التمييز بين صورة المواطن العربي بإطلاق وصورة الإسلامي السلفي المتطرف الذي يدعو إلى الجهاد ضد دول العالم ومؤسساته وضد معتنقي الديانات الأخرى. وفي هذا الصدد، لا تحتل الأصوات العربية العقلانية، بما فيها أصوات علماء دين إسلاميين كبار، إلاَّ مساحة قليلة جداً في الفضاء الإعلامي. كأن هناك إصراراً مقصوداً على اعتبار كل الغرب صفاً واحداً وراء سياسة بوش العداونية، واعتبار كل العرب والمسلمين صفاً واحداً وراء الخطاب الرجعي المتطرف للطالبان وتنظيم القاعدة. والواقع أنَّ الصورة خاطئة في الجانبين.

إنَّ المنبر الديمقراطي يدعو إلى التمييز بين الحكومات المتحالفة اليوم في حربها ضد أفغانستان، وبين الشعوب والمجتمعات المدنية والقوى السياسية والديمقراطية وقوى العقلانية والاعتدال في العالمين الغربي والشرقي. ومن شأن هذا التمييز أن يعمل على تشجيع الوقوف في مواجهة عسكرة العالم وتعميم النظام الأمني الموجه ضد حرية الشعوب في الشرق والغرب. ويحث المنبر الديمقراطي، القوى السياسية والهيئات الاجتماعية والثقافية اللبنانية والعربية، التي تملك صلات بقوى وأحزاب وهيئات ثقافية وإعلامية أوروبية وأميركية على تفعيل هذه الصلات وتوظيفها في صالح وقف الحرب وتعطيل مفاعيلها، ويدعو القوى اللبنانية تعييناً إلى الالتقاء لبلورة تصور مشترك للعمل في هذا الاتجاه. ويرى المنبر الديمقراطي، في نشاط المجتمع المدني ومؤسساته إطاراً بالغ الأهمية في هذا السياق، وقد سبق أن أظهر فعاليته الكبيرة في مؤتمر دوربان، الأمر الذي يستدعي دعم الحركات العاملة لبنانياً وعربياً في هذا المجال. وأخيراً، فإنَّ المنبر الديمقراطي، يدعو وسائل الاعلام اللبنانية والعربية، المحلية والفضائية، إلى إعادة النظر جذرياً في خطابها، وفي برامجها، وإلى أن تفسح مجالاً رحباً للخطاب العقلاني والتنويري ليحتل مكانه الضروري في صناعة الرأي العام، باعتباره أحد الضمانات والمرتكزات الأساسية لرسم استراتيجية مواجهة فاعلة للتطورات المتوقعة على مدى السنوات المقبلة.

في الأوضاع العربية

❖ **الخلفية العامة:**

تعاني الحكومات العربية، لا سيما تلك التي تدور في الفلك المباشر للسياسة الأميركية، من صعوبات حقيقية في اتخاذ موقف متكامل وصريح إزاء التطورات الأخيرة. وهذه الصعوبات هي النتيجة الطبيعية للسياق السياسي الذي اندفعت فيه منذ عقود، والذي ربطت بموجبه مصالحها، كسلطات، بمصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة العربية وفي العالم، إنَّ انفجار الصراع بين الإدارة الأميركية، وبعض أدواتها السياسية والمخابراتية السابقة، كحركة طالبان وما يسمى الأفغان، قد أصاب بشظاياه حلفاء أميركا الأساسيين في المنطقة، ولا سيما سلطات باكستان والبلدان الخليجية وغيرها...

فهذه البلدان تعتمد أصلاً أيديولوجية دينية في تثبيت سلطتها، وقد قامت فعلياً بتشجيع تنامي الحركات السلفية المتطرفة، ومولتها، وساعدت على تجنيد آلاف الشبان العرب في صفوف المقاتلين في أفغانستان وقدمت كل الدعم المادي والسياسي والأيديولوجي لهؤلاء حين كانوا يؤدون المهمات المتوافق عليها في تنفيذ الأهداف الأميركية.

لكن جملة من التطورات أدَّت إلى تغيرات نوعية طالت هذه الحركات وجعلتها في موضع التناقض مع الولايات المتحدة، ومع الأنظمة العربية. وأبرز التطورات التي أدَّت إلى هذا التحول هي التالية:

- الخروج السوفياتي من أفغانستان وسيطرة الطالبان على حكمها، إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وتبدل السياسة الأميركية تجاه روسيا.
- حرب أميركا وحلفائها على العراق في بداية التسعينات، ثم استمرار الحصار الظالم على الشعب العراقي وما يؤدي اليه من مآسٍ، وما يثيره من ردود فعل إزاء انعدام العدالة في المعايير الدولية؛
- الوجود العسكري الاميركي المباشر في دول الخليج، وما ينتج عن ذلك من ترابط أشد بين متطلبات الأمن الأميركي في المنطقة، وأمن الأنظمة، في ضبط أو قمع الحركات السياسية الرافضة للوجود الأميركي في الخليج، بما فيها الحركات الإسلامية.
- احتدام الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا سيما استمرار الاحتلال والاستيطان واستخدام العنف الوحشي ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته، مقروناً بتعقد مسار الحلول السلمية، ومسؤولية إسرائيل عن ذلك، إضافة إلى الانحياز الأميركي الكامل لإسرائيل، في وقت تتصاعد فيه مقاومة الشعب الفلسطيني، التي يتنامى فيها دور الحركات الإسلامية في إطار وحدة النضال الفلسطيني؛

❖ **في الحركات الإسلامية وعلاقاتها**: إنَّ الأيديولوجية الدينية السلفية والجهادية، التي تشبعت بها هذه الحركات بدعم من الأنظمة ومن الولايات المتحدة الأميركية في المرحلة السابقة لمواجهة السوفيات في إطار الحرب الباردة، ومواجهة البدائل الديمقراطية والعقلانية في المجتمعات العربية، كان لا بد أن تؤدي، في سياق تطورها الطبيعي، إلى مطالب تتناقض مع السياسات الاميركية ومع سياسات الأنظمة العربية. لقد تمت بعض التحولات في السياسات العالمية والعربية الرسمية، وحصلت بعض التطورات الهامة، في مدى زمني قصير نسبياً، بحيث لم يتح ذلك الوقت الكافي لهذه الحركات التكيف معها، وبحيث لم يتح الوقت الكافي أيضاً لمن كان يرعاها وضع خطة احتواء لها تأخذ بعين الاعتبار المستجدات. لذلك، دخلت هذه الحركات في تناقض مع حلفائها الحكوميين السابقين، وهي لا تزال تتمتع بقدرات تنظيمية ومادية ومعنوية هامة، وبتأييد شعبي ساهمت الأنظمة في بنائه. وهذه الأنظمة تجد نفسها الآن أمام ضغوط الولايات المتحدة الأميركية المتزايدة للدخول في تحالفها الدولي لحاجتها إلى تغطية عربية وإسلامية. كما تجد هذه الأنظمة نفسها أمام ضغط جمهور تم بناء وعيه ورؤاه السياسية على قاعدة الإسلام السياسي السلفي، من هنا تتولد الصعوبة في الجهر بتقبلها فكرة تعرض بلد إسلامي لعدوان أميركا.

إنَّ الولايات المتحدة والأنظمة العربية الحليفة لها، شركاء في صناعة صورة المشهد المأزقي العربي المشدود بين تناقض أنظمة مؤيدة لأميركا، وجمهور شعبي معبأ بمفردات الخطاب الديني السلفي. هذا المشهد، شكَّل القاعدة الذهبية لسيطرة الأنظمة العربية العسكرية المتعسفة وأمَّن استمرارية الهيمنة الأميركية ولعب دوراً كبيراً، مع عوامل أخرى، في تهميش العقلانية والديمقراطية العربية ونرجح أنَّه لن يتم الاستغناء عن هذا الوضع رغم مأزقيته وإنما

ستجري محاولة تنقيته من عدوانيته ضد أميركا والغرب والسعي لاستمراره كخيار ملائم، لمصالح أميركا والأنظمة العربية القائمة. وما من شك في أنَّ المخرج الحقيقي من هذا المأزق هو في كسر ثنائية هذا المشهد، وظهور مشروع نهضوي عربي، يجمع بين عناصر التنمية المستقلة، والعدالة، والديمقراطية، والعقلانية، كفاعل رئيسي في صناعة الحاضر والمستقبل، وذلك في صيغة تجمع، بلغة معاصرة، بين إيجابيات المشروع النهضوي العربي المبتور في بداية القرن الماضي، وإيجابيات مشروع التحرر الوطني والتنمية المستقلة في أواسطه.

إنَّ رد فعل الانظمة العربية على الضغوط الأميركية يتسم بشكل عام بالتكيف مع هذه الضغوط، ومقايضة هذا التكيف ببعض التغيير اللفظي والثانوي في الخطاب الأميركي المستجد تجاه العرب والمسلمين والقضية الفلسطينية خاصة. لا سيما من خلال مقارنته بالخطاب الإسرائيلي وبالسلوك العملي لحكومة شارون تجاه الانتفاضة، لإظهار وجود تناقض بين المصالح الأميركية والإسرائيلية في هذه المرحلة. ثم يحاول الخطاب العربي إيجاد مخرج له تجاه الرأي العام العربي بالتركيز على مقولة تعريف الإرهاب، والتمييز بين الإرهاب والمقاومة، والقول بأنَّ أكبر إرهابي في العالم هو دولة إسرائيل. وهذه نقاط أساسية لا شك في ذلك، ولكنها موظفة في خدمة منطق يتوهم إمكانية مقايضة موقف عربي مؤيد للحرب الأميركية على أفغانستان بموقف أميركي ضاغط على إسرائيل لصالح الفلسطينيين. وعلى أساس هذا المنطق، وبذريعة المصحلة الوطنية، توضع سقوف على الصعيد العربي العام، وعلى صعيد كل بلد على حدة، لحركة الاعتراض على العدوان الاميركي، تتفاوت بين بلد واخر ولكنها تشترك كلها في كونها مبنية على فكرة قمع حرية التعبير عن الموقف، ولا سيما التعبير بالتحركات الشعبية، ضاغطة لحصر هذه الأشكال في منتديات النخب المحدودة العدد، وضاغطة على الحركات الإسلامية السياسية لإبقاء أشكال اعتراضها منخفضة المستوى ومحصورة في دور العبادة. ولكن هذا السلوك قصير النظر، وهو لا يعالج إطلاقا أساس المشكلة بل يكبتها فيما عناصر الاحتدام تتراكم دون قنوات تتيح تنفيس الاحتقان الذي قد ينفجر في أي لحظة بحكم التراكم، أو بحكم الانفعال أمام تطور غير محسوب يثير ردود فعل غير قابلة للضبط. إنَّ سياسة من هذا النوع ستكون عاجزة أمام أي تطور أساسي مفاجئ، وقد تجد بعض البلدان نفسها غارقة في الفوضى أو أمام احتمال الأحكام العرفية المباشرة.

إنَّ مخاطبة الأنظمة السياسية للحؤول دون هذه الاحتمالات هو جهد ضروري من الناحية السياسية، ولكنه قليل الجدوى من الناحية العملية. فهذه الأنظمة هي جزء من المشكلة، وليست جزءاً من الحل. وهي قد « نجحت » تماما في اختبار التكيف مع الطلبات الأميركية في حرب الخليج الثانية، وفي تعاملها المخجل مع حصار الشعب العراقي، ثم في تعاملها المفجع مع الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي، من هنا قد تحرز بعض «النجاح» في التجربة الجديدة رغم صعوبتها وتعقيدها.

حيال ذلك يتعيَّن على الحركات السياسية والاجتماعية العقلانية والديمقراطية وقوى

المجتمع المدني في مختلف البلاد العربية، أن تعطي الأولوية، في مخاطبة شعوبها، لتنسيق الجهود فيما بينها على الصعيدين الوطني والعربي، من أجل إيجاد عناصر الحصانة في مواجهة الضغوطات الخارجية، وتوليد ديناميات نشيطة في فتح ثغرات نوعية في جدار الاستبداد والموت السياسي داخل كل بلد من البلدان، وإنتاج خطاب عربي عقلاني وتنويري وديمقراطي يعبر عن مصالح الشعوب، ويفتح المجال أمام حوار حقيقي مع شعوب العالم الأخرى وقواها الديمقراطية والمناهضة للعنصرية ووحشية الرأسمال المعولم...

❖ **في الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني**: يدين المنبر الديمقراطي بشدة سلوك الحكومة الإسرائيلية التي تستغل ما جرى في الولايات المتحدة لتصعيد الجرائم التي ما فتئت ترتكبها في فلسطين ضد شعبها وانتفاضته الثانية ويستنكر الغياب العربي ويستغرب الصمت العالمي إزاء ما يجري فيها. ولا بد للعالم الذي أدان الاعتداء على واشنطن، أن يدين، أيضاً، جرائم الإرهاب والقتل التي ترتكبها إسرائيل في فلسطين، وان يتدخل للضغط على حكومتها لوقف عدوانها، وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، والاعتراف بحقوقه الوطنية المشروعة.

إنَّ المنبر الديمقراطي يشارك قادة الرأي والسياسة الفلسطينين والعرب، في رفضهم تصوير هجمات ١١ أيلول على أنَّها انتصار للقضية الفلسطينية. ويرى المنبر في هذا الربط المفتعل محاولة لإضفاء مشروعية على أعمال لا تمت بصلة إلى النضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، وأنَّ هذا التصوير يسهم في الترويج للمقولة التي تزعم ان الشرق الاوسط هو المصدر الأول للإرهاب في العالم، مما يسهل مرة أخرى الخلط بين الإرهاب ونضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل حقوقه. كما يستهجن المنبر سلوك التيارات السلفية العربية المتطرفة في سعيها توجيه التضامن العربي وجهة نظام كابول في لحظة تحاول إسرائيل الإجهاز على حقوق الشعب العربي الفلسطيني وتهويد القدس وطمس المضامين التراثية والحضارية لكل الرموز العربية والإسلامية التي يختزنها تاريخ فلسطين وأرضها، إنَّ المنبر الديمقراطي، قد خطا بمناسبة الذكرى الأولى للانتفاضة خطوة هامة على طريق تصفية ذيول التداخل بين القضيتين الفلسطينية واللبنانية خلال سنوات الحرب، والتي جعلت الموقف من الفلسطينيين قضية لبنانية خلافية. إنَّ انتقال النضال الفلسطيني إلى داخل فلسطين المحتلة نفسها في انتفاضتيه العظيمتين الأولى والثانية، والانتصار التاريخي الذي حققه لبنان في تحرير أرضه، إضافة إلى متطلبات المواجهة الراهنة للتطورات العالمية، تقتضي المضي قدماً في بناء تقارب حقيقي وعملي في الموقف التضامني مع الشعب الفلسطيني ودعم كفاحه. وسوف يعمل المنبر، مع غيره من الهيئات، على ترسيخ هذا التقارب، وعلى اقتراح خطوات عملية تسهم في تحصين الوضع الداخلي، ولا سيما لجهة التأكيد على حق العودة، والتعامل العقلاني العادل مع الحقوق المدنية والإنسانية للفلسطينيين في المخيمات، ولا سيما التعامل العقلاني المسؤول مع بعض الألغام الأمنية- السياسية التي خلفها سوء المعالجة في المرحلة السابقة في المخيمات.

إنَّ المنبر الديمقراطي يرى أنَّ تضحيات الشعب الفلسطيني الهائلة والتي تمكَّنت من كسر موجة العدوانية الشارونية العاتية أوجدت واقعاً مؤاتياً يمكِّن السلطة الوطنية الفلسطينية، بالاستناد إلى وحدة النضال الشعبي من إعلان الدولة الفلسطينية كأمر واقع. ومما لا شك فيه أنَّ مثل هذا الخيار يصبح أكثر أماناً وثباتاً في حال تضافرت الجهود العربية لاحتضانه، على كل المستويات.

في الوضع اللبناني

❖ **في الإنعكاسات المباشرة على لبنان**:

تشمل الانعكاسات المباشرة لأحداث ١١ أيلول وتداعياتها على لبنان أكثر من مستوى. ففيها، أولاً، ما يطال لبنان من ضمن ما يطال دول المنطقة ككل، وفيها، ثانياً، ما يترك آثاراً خاصة على لبنان، لجهة تفاعل الاوضاع العالمية الضاغطة مع بعض الخصوصيات والمشكلات اللبنانية.

إنَّ تفاعل العوامل العالمية العامة وتمفصلها على الإشكاليات اللبنانية الخاصة، يخرج هذه العوامل من كونها مجرد فعل خارجي بحت، ويجعل منها مسألة داخلية، تقع مسؤولية معالجتها على الدولة ومؤسساتها، وعلى المجتمع وقواه السياسية والمدنية. ويشمل ذلك الأبعاد المباشرة جداً التي تتطلب معالجات وقائية في المدى القصير لا بل الفوري؛ ومعالجات جذرية تمتد من المدى المباشر إلى المديين المتوسط والبعيد على المتسويات السياسية والاقتصادية-الاجتماعية، والاجتماعية- الثقافية.

وفيما يعنينا كلبنانيين نعيش في بلد متعدد الأديان، فنحن معرضون لتأثيرات الخارج السلبية، ومعرضون، أيضاً، لخطر التوتر الداخلي ما لم نحسن تعزيز المناخات الحوارية الداخلية وترسيخها، وما لم ننجح في إزالة صورة الصراع الطائفي من الخلفيات الثقافية، لا من سطح اللغة وحدها. ولهذه الغاية علينا أن نعمل في إنجاح فك الارتباط، في القضية الفلسطينية خاصة، بين صورة المناضل ضد الهيمنة الأميركية والعولمة الراهنة، وصورة السلفي المعزول عن السياق العام لحركة التاريخ، لا لأغراض المواجهة مع الإعلام الغربي بل لأغراض بناء حركة سياسية شعبية عقلانية قادرة على صنع التغيير الديمقراطي في بلادنا.

ونحن نعتقد أنَّه لا يمكن لأي حركة سياسية ذات صلة بالحياة والناس، ولها جمهور واسع، وتسعى إلى تحقيق أهداف سياسية واضحة ومشروعة، أن تقوم بعمل من نوع الاعتداءات التي حصلت في الولايات المتحدة، لأنَّ ذلك يلحق الضرر بالحركة ككل. من هنا، نرى أنَّ القائمين بهذه الأعمال مجموعة معزولة عن السياق العام للحركة النضالية، ويكتسب أسلوب عملها السياسي، بفعل هذه العزلة، خصائص مميزة لكونه ينحكم بمعيار ذاتي خاص بالجماعة المعزولة تصوغه بمعزل عن أي أهداف سياسية ومضاعفات وعن أي رؤية مستقبلية. فالمستقبل غير موجود بالنسبة لهذه الجماعات، وهذا هو المعني السياسي والعملي للانتحار الذي

يمارسونه ويدعون إليه، أياً كان انتماؤهم السياسي أو الديني. إنَّ شيوع ميول التدمير الخارجي والتدمير الذاتي يتأتى عن الإحباط واليأس من القدرة على التأثير، ومن المعاناة الطويلة من القهر والتهميش ومن نزعة العداء للآخر...

ونلفت الانتباه إلى أنَّ هذا الإحساس بالتهميش والسلوك التدميري المتولد عنه، لا يقتصر على الدائرة العالمية وحسب، بل إنَّه قد يتولد أيضاً عن الإحساس بالفقر والإهمال الاجتماعي أو السياسي بسبب السياسات الداخلية. إنَّ ما يمكن تسميته «بالنمط الطالباني» موجود في لبنان، في البيئات المفككة وإن بشكل جنيني، كما توجد أشكال مشابهة للتطرف بحكم الإحساس الدائم بالتهميش والاستبعاد والمعاملة غير العادلة. يجب عدم الاستخفاف بذلك، والعلاج ليس أمنياً بل هو اجتماعي وسياسي. إنَّ مزيجاً من العدالة الاجتماعية مع توفير الموارد وضمان الديمقراطية يحول دون المزيد من التفتيت والانفجار. وبالتالي فإننا، ننبه إلى خطورة المبالغة في الاعتماد على الضبط الأمني أو الضغط الأمني- السياسي الذي يمارس الآن، كما مورس في السابق في مناسبات أخرى، لأنَّ هذا الأسلوب يقوم على كبت المشاعر والتعبير عن المواقف الحقيقية، بدل معالجتها، وإتاحة المجال أمام قيام أشكال معتدلة وعقلانية من الاعتراض الفعال على السياسات الداخلية والخارجية. إنَّ الحؤول دون انفجار العوامل المكبوتة في الصراع وفي المشاعر الشعبية، يكون بتوسيع قنوات المشاركة والحوار الوطني الصريح في المسائل المطروحة. كما إنَّ تقليص احتمالات نشوء حالات اعتراض تدميرية متطرفة، يكون بإزالة القيود المستمرة منذ سنوات على قيام حركات نقابية وسياسية واجتماعية مدنية متنوعة، تحتل مكانها الطبيعي المؤثر في تركيبة الحياة السياسية اللبنانية المحصورة، بغالبيتها، اليوم في قنوات متخلفة وغير ديمقرطية ومفروضة على الناس.

❖ **التدابير الوقائية للحؤول دون أي توتر طائفي:** إنَّ الإرث الطائفي المتراكم في الوعي من جهة، والممارسة السياسية المشبعة بالطائفية في مختلف مجالات العمل السياسي والحياة اليومية من جهة ثانية، وتمفصل بعض التناقضات السياسية والمواقف والأوضاع المتفاوتة على البعد الطائفي، كل ذلك يجعل من المسألة الطائفية عامل ضعف شديد في الوضع الداخلي الذي يمكن أن يتأثر سلباً، من إضفاء طابع الصراع الديني على الحرب الدائرة ضد «الإرهاب"، خصوصاً أمام الضغط الشديد للاصطفاف في التحالف الأميركي. إنَّ الوضع اللبناني حساس جداً لهذه الناحية، خصوصاً أنَّ تصاعد المواجهة العالمية من شأنه أن يجعل عملية انتظام ردود الفعل كلها ضمن أطر واضحة ومعلنة الانتماء شبه مستحيلة. لذلك علينا أن نتوقع حصول بعض الحوادث والتصرفات الانفعالية العفوية أو المخطط لها من قبل جهات مخابراتية، أو حتى استغلال الأوضاع القائمة من أجل تصفية حسابات فئوية أو فردية. إنَّ تعدد الأسباب والدوافع من شأنه أن ينتج آثاراً سلبية، من نوع التوتر السياسي والنفسي، وتفلت ردود الفعل الطائفية وتصاعدها إلى مستوى يهدد الاستقرار. ان الالتزام الطوعي، الواعي والصادق، للقوى السياسية، والقيادات والرموز الدينية، ووسائل الإعلام، بالخطاب

العقلاني المعتدل والابتعاد عن كل ما يدفع إلى الإثارة الطائفية هو أكثر من ضرورة الآن. ولعلنا اليوم، ندرك أكثر من السابق أهمية المصالحة التي تمت في الجبل أثناء زيارة غبطة البطريرك الى الشوف ببعدها الوطني لجهة دورها الوقائي، وإذا كان لها ان تعطي مفاعيلها كاملة، فهي كانت تحتاج إلى تعميم، وإلى اندراجها في إطار مشروع وطني شامل.

ولكن التهدئة لا تعني كبت حرية التعبير عن التضامن مع شعب فلسطين وشعب أفغانستان وكل من يتعرض للاضطهاد، فمنع التعبير والكبت يعطي نتائج عكسية ويسبب في انفجارات أقوى. المطلوب هو تشجيع الحركات السياسية والاجتماعية على اتخاذ مبادرات للتعبير التضامني الشعبي ضمن أطر ديمقراطية وسلمية، فأشكال التعبير هذه تقوم بدور تنفيس الاحتقان بايجاد مسالك وتعبيرات صحية عنه، وتسهم بالتالي في ترسيخ الاستقرار، وتحصن المواطنين من الاستجابة للمؤثرات الطائفية. وعلى المنبر في هذا المجال، كما على غيره من القوى الديمقراطية، أن يبتكر الأشكال المناسبة للتعبير العقلاني السياسي المعتدل عن رفض الحرب وعسكرة العالم والاعتداء على الشعوب، ورفض الإرهاب في الوقت نفسه، وأن يعمل على تنظيم هذه الأشكال في أكثر من منطقة وعلى نحو مواكب للتطورات.

❖ **الديمقراطية، والحوار الوطني:** إنَّ القمع والاستبداد لم يكونا، في أي يوم، أساساً صالحاً للحياة السياسية. وهذا ما يصح بالدرجة الأولى في أوقات الأزمات والمواجهات الصعبة، حيث تتطلب مثل هذه الأوقات المزيد من الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، والمزيد من الوحدة الوطنية والمجتمعية المبنية على الحوار والمشاركة. وفي مواجهة المخاطر من كل الأنواع تشتد الحاجة إلى إطلاق الحوار الوطني على أسس ديمقراطية ممأسسة وقابلة للاستمرار وصولاً إلى توافق على تسوية سياسية تؤدي إلى الخروج من حال التأزم والمراوحة المستمرة منذ سنوات. ولا بد أن يتضمن هذا التوافق كل الجوانب المتعلقة بالحياة السياسية الداخلية من تعزيز الحريات والديمقرطية إلى بناء دولة القانون والمؤسسات، فإلى تأمين المشاركة الحقيقية من خلال قانون انتخابي عصري يضمن تمثيلاً صحيحاً مع توسيع قاعدة المشاركة المحلية، ثم إلى إصلاح الإدارة واستقلالية القضاء. وفي الأساس يجب أن يتم التوافق الوطني، بالحوار الديمقراطي، على إجراء تسوية سياسية مع الشقيقة سورية تؤدي إلى تصويب العلاقات القائمة بين البلدين وفق الاتفاقات المعقودة بينهما وبالأخص منها اتفاق الطائف بما يضمن إعادة تموضع القوات السورية في الأراضي اللبنانية وتوسيع مدى سيادة الدولة اللبنانية لتشمل الوطن بكامله.

إنَّ المنبر الديمقراطي يرى أنَّ الظروف الدولية المعقدة وما يصاحبها من ضغوطات وإملاءات توجب على السلطة اللبنانية المبادرة إلى إجراء حوار متكافئ بنَّاء مع الشقيقة سورية مبتغاه إرساء العلاقات بين البلدين على أسس ثابتة من الندية والتكافؤ وضمن دائرة الأخوة الصادقة والاحترام المتبادل وبما يؤمِّن المصالح المشتركة للشعبين والدولتين ويمهد الطريق إلى صوغ رؤيا عربية استراتيجية لمواجهة المخاطر الإسرائيلية والدولية وذلك بديلاً من كل

سياسات الاستتباع والإستعداء. وفي هذا السياق يحتل الجنوب اللبناني موقعاً مميزاً بصفته الجبهة الأمامية وخط الدفاع الأول عن الوطن. وبهذا المعنى لم يعد مقبولاً، بعد، أن يستمر غياب الدولة عن مناطق الجنوب المحررة ويستمر ترك الجنوب بكامله مسرحاً لسياسات فئوية ولأغراض خاصة تتعارض مع وحدة الدولة المركزية ولا تتآلف مع الرؤيا الوطنية الشاملة المستندة إلى توافق اللبنانيين. إنّ الدولة مطالبة بالحضور الشامل في الجنوب من خلال كل مؤسساتها بما فيها مؤسسة الجيش. أما خيار المقاومة فهو خيار وطني بامتياز ويجب تعزيزه لاسترداد كامل الحقوق الوطنية وتحصين جبهة المواجهة ولكن في إطار المؤسسات الشرعية للدولة والتوافق الوطني بدل تركه خياراً لأحد مكونات الحياة السياسية، حتى وإن كان هذا المكون قد ضحّى كثيراً وقام، مع غيره، بمآثر بطولية أنتجت التحرير. ويهمنا في هذا السياق أن نذكر وبالتحديد والتخصيص أننا نقف بقوة في وجه كل المحاولات الرامية إلى وصم نضال حزب الله بالإرهاب فمثل هذه المحاولات الخبيثة لا تستهدف فقط هذا الحزب كطرف رئيسي مقاوم في سبيل تحرير الأرض وإنما تحاول وصم مبدأ التحرير ومقاومة الاحتلال بالإرهاب كما تحاول الإساءة إلى السلم الأهلي. إنّ في ذلك كله الضمانة لقرار لبناني مستقل في الداخل، وحضور لبناني نشط في الخارج لحماية المصالح الوطنية وتعزيز العلاقات العربية في وقت يوضع فيه مصير الدول قيد البحث، مع التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون مع سورية في متابعة قضايانا ومصالحنا المشتركة. كما لا بد أن يشمل التوافق تصوراً لبنانياً موحداً على أساسيات خطة المواجهة في الجنوب بعد التحرير، وفي ظل المخاطر الإسرائيلية التي تُفتح بوابة الجنوب عليها. وأخيراً إنّ يشمل التوافق وضع أسس ومرتكزات لعقد اقتصادي واجتماعي جديد يخرج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من أزمتها الخانقة ومن وضعية التضاد العقيمة بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية، والتنازع على الحصص والمغانم على حساب الاقتصاد والاجتماع اللبنانيين.

انّ المنبر الديمقراطي لا يرى إمكانية اختزال الأولويات في الوقت الذي يتأكد فيه أنّ المنطق الاختزالي الذي ساد في العالم هو المسؤول الأول عن المأزق الحالي. استناداً لهذا الفهم يعاود المنبر الديمقراطي تأكيد قناعته بتلازم مستويات الأزمة اللبنانية الوطني - الإصلاحي السياسي - الاقتصادي الاجتماعي. إنّ هذا التلازم الموضوعي هو الذي يرسم موجبات حل متلازم ونضال متلازم من أجل الخروج من المأزق الشامل الحالي. كما أنّ المنبر الديقمراطي لا يزعم أنّه يقدم حلولاً جاهزة للمشكلات، ولكنه يقترح على القوى السياسية والاجتماعية اللبنانية اعتماد آلية الحوار الديمقراطي، والمشاركة فيه مشاركة عقلانية تؤثر المصلحة الوطنية على كل ما عداها، وذلك باعتبار هذه الآلية لا غنى عنها لحماية بلدنا ومجتمعنا من المخاطر المتعددة المصادر المحدقة به.